جامعة الدول العربية
قطاع الشؤون الاقتصادية
إدارة التعاون الاقتصادي

الميثاق العربي

لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة

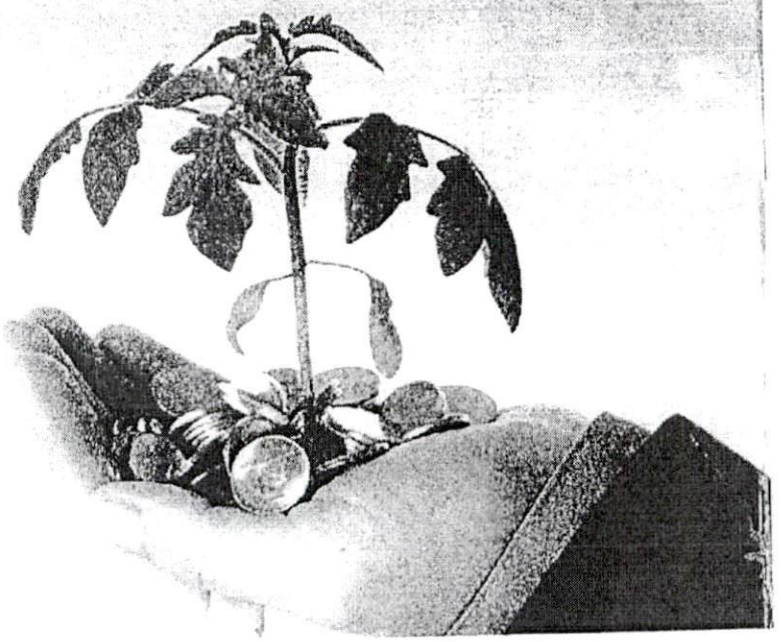

م 05/ (2022)/01 – ن (0339)

الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاقتصادية
إدارة العلاقات الاقتصادية

الميثاق العربي الاسترشادي

لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة

والمتناهية الصغر

2022

فهرس

المحتويات	رقم الصفحة
مقدمة	2
قرار الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية " الاقتصادية والاجتماعية" لإقرار الميثاق العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.	3
أولاً: الخلفية الاقتصادية والاجتماعية وراء إعداد الميثاق.	4
ثانياً: عرض الأهداف.	9
ثالثاً: الميثاق العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.	12
الباب الأول: مبادئ استرشادية على المستوى الفردي.	13
الباب الثاني: المبادئ الاسترشادية على المستوى المشترك.	16

مقدمة الكتاب

شهدت الآونة الأخيرة خاصة في ظل التداعيات الاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا أهمية بالغة ودوراً فعالاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في توفير فرص عمل لجميع الفئات الاجتماعية، واستيعاب الأيدي العاملة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع في مجالات التجارة والصناعة والخدمات وغيرها من القطاعات الاقتصادية، إلى جانب دورها في الاستثمار ورفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة والنامية على حد السواء.

وتعد المشروعات الصغيرة واحدة من القطاعات الاقتصادية التي تحظى باهتمام كبير من قبل كافة الدول المختلفة عبر العالم والمنظمات الدولية والإقليمية، خاصة في ظل ما يشهده العالم من تغيرات وتحولات اقتصادية عالمية، وهذا لا يدل فقط على الدور الجوهري الذي تقوم به في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي فحسب، بل أيضا الدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع في تحقيق أهداف الدول الاقتصادية والاجتماعية.

وتأسيسا على ما سبق جاء اهتمام جامعة الدول العربية بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إيماناً منها بأهميتها على اعتبار أنها تمثل اللبنة الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب عائدها على الاقتصادات الوطنية للدول ودورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة للشباب وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار والزيادة في الكفاءة الأدائية والإنتاجية.

وجاء قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية رقم 47 في الدورة العادية الرابعة التي انعقدت في بيروت 20 يناير 2019 بإقرار الميثاق العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لينقل اهتمام الجامعة العربية بهذا الملف من قاعات الاجتماعات إلى أرض الواقع بحيث يمثل خريطة طريق أمام المواطن العربي للاسترشاد به.

قطاع الشؤون الاقتصادية

الميثاق العربي الاسترشادي

لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة،

- بعد اطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك،
  - قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2187) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2192) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2209) د.ع.ع بتاريخ 2018/12/20،
  - نتائج أعمال الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقـرر

الموافقة على مشروع الميثاق العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالصيغة المرفقة.

(ق. ق: 47 د.ع (4) – ج 3 – 2019/1/20)

أولاً: الخلفية الاقتصادية والاجتماعية وراء إعداد الميثاق

يعتبر النظام الاقتصادي القائم على تطوير "المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر" من أكثر النماذج الاقتصادية شيوعاً وانتشاراً عبر مختلف دول العالم، بل أكثرها نجاحا في الوقت الراهن. ولقد ظهرت ملامح هذا النظام خلال عقد الخمسينيات من القرن الماضي في شكل استراتيجية للتنمية تتلاءم مع ظروف البلدان السائرة في طريق النمو، وتخفف من هيمنة الشركات الكبرى العابرة للأوطان والقارات التي لا تسمح بالمنافسة وتجنح للاحتكار بلجوئها للتكتلات التي تبقيها في الموقع المحرك للسوق بكافة مظاهره. وقد دفعت هذه الحالة بالعديد من الدول إلى اعتماد خيارات في مجال التنمية تنسجم مع ظروفها الاقتصادية وبيئتها الاجتماعية وترمي إلى تحقيق طموحاتها في الرقي والتقدم.

وقد أدى ظهور المناهج الجديدة في التسيير والإدارة الاقتصادية وما ترتب عنهما من مراجعات في أساليب الإنتاج الصناعي على وجه الخصوص، إلى بروز نوع جديد من المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المتخصصة في نشاط الصناعات المكملة، حيث صارت جزءاً من النسيج الصناعي، كما ساهم اقتصاد المعرفة بدوره في تعزيز المكانة المحورية للمؤسسة المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التي شكلت النواة الأولى في كثير من البلدان الناشئة.

وفي الوقت الحاضر، أضحت المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تلعب دوراً هاماً وحيوياً في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء لأنها أصبحت تشكل مدخلاً هاماً لحل مشكلة البطالة، وعاملاً حاسماً في

زيادة الدخل القومي ومصدراً مغذياً للمجمعات الصناعية الكبرى، ومخبراً للتطبيقات التكنولوجية بالغة الدقة، وفضاءً للابتكارات بأشكالها المتنوعة، كما أنها الأكثر تحفيزا للقطاع الخاص (المبادرة الخاصة)، وبالتالي فهي بمثابة البوتقة التي تنصهر فيها عبقرية الشعوب.

ونظراً للأهمية التي تمثلها الصناعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في النسيج الصناعي العربي ووزنها ضمن الهيكل الصناعي الكلي، لاسيما في مجال التشغيل والمساهمة في الناتج الوطني الخام، فقد أصبحت الدول العربية تولي اهتماماً كبيراً بهذه المؤسسات باعتبارها مدخلاً أساسياً لتنمية قطاع الصناعات التحويلية.

ورغم ذلك، فإن دور هذا القطاع في المنطقة العربية بصفة عامة مازال دون الطموح ويواجه مجموعة من الصعوبات والقصور في مختلف المجالات التنظيمية والفنية والمالية والتسويقية وغيرها.

وبجانب ذلك، فقد تعددت تعريفات ومفاهيم المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بين الدول العربية بسبب تنوع إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية حيث يتأثر "مصطلح" المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالخيارات الاقتصادية الكبرى لكل بلد وتجاربه المتراكمة، ودرجة تصنيعه وطبيعة مكونات وعناصر إنتاجه الصناعي، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية التي كانت قائمة قبل ظهور الأنشطة الصناعية الحديثة القائمة على المعرفة وارتباطاتها المعقدة مع قطاع الخدمات، وكذلك الكثافة السكانية ومدى توفر اليد العاملة ومستوى مؤهلاتها والسقف العام للأجور، بالإضافة إلى مختلفة جوانب محيط المؤسسة التي لها الأثر الملموس في تحديد

ملامح وطبيعة المؤسسات القائمة فيها، كما أدى التعدد في دلالات المؤسسة المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلى كثرة تعاريفها وكذلك معايير تصنيفها التي تختلف من بلد إلى آخر.

ومن هذا المنظور يمكن حصر أهم المعايير التي تصنف على أساسها هذا النمط على المؤسسات كما يلي:

1. عدد العمالة.
2. حجم رأس المال.
3. حجم المبيعات (رقم الأعمال).
4. طبيعة النشاط (صناعي، زراعي، تجاري، خدمي).
5. الطبيعة القانونية للمؤسسة.
6. نوعية التكنولوجيا المستعملة.

إن المؤسسة المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بشكل عام وبدرجات قد تختلف من بلد إلى آخر تتميز بخصائص تؤهلها للعب دور القاطرة في ظل سرعة المتغيرات التي تطرأ على المشهد الاقتصادي للدول العربية، وبالتالي فإن الاستثمار في قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر يعد عملية ممكنة ومجدية نظراً للعوامل الآتية:

- لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة في كثير من الحالات.
- تجذب المستثمرين وتحفزهم على توظيف أموالهم، بحثا عن الربح السريع.
- لها القدرة على التحكم في تسيير الموارد البشرية والمادية من جهة، وتعد وسيلة ناجحة لتدعيم تكوين طبقة من رجال الأعمال متشبعين بثقافة ريادة الأعمال من جهة أخرى.
- تتكيف بسرعة وتتفاعل إيجابيا مع تحولات وتقلبات السوق.
- تحافظ على مناصب الشغل أثناء الأزمات.
- تمتلك مرونة كبيرة في الانتقال من نشاط إلى آخر دون الحاجة إلى استثمارات ضخمة.
- لا تتطلب مساحات كبيرة من العقار المخصص للنشاط الاقتصادي، لا سيما الصناعي منه.
- تتوفر في بعض فروعها القدرة على الانتشار في المناطق الريفية والمدن الصغيرة الذي من شأنه تحقيق التوازن بين الأقاليم.
- تعد النموذج الذي غالبا ما يختاره القطاع الخاص عبر العالم.
- تتكيف بسرعة مع حاجيات المستهلك دائمة التغيير.
- تمتلك قدرة كبيرة على الإبداع بوسائل بسيطة.

ولكن، رغم المزايا التي توفرها اقتصاديات الأقطار العربية لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والمناخ الملائم والمشجع على تزايد المبادرة الخاصة وانتشار ثقافة ريادة الأعمال على أوسع نطاق، إلا أن مفهوم "المؤسسة المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر" في العديد من الدول العربية لا زال يشوبه بعض الغموض لأسباب يمكن حصر أهمها ما يلي:

1. نشأة المؤسسة الاقتصادية الخاصة في بيئة اقتصادية على مستوى الدولة يغلب عليها القطاع العمومي.
2. ضعف آليات الدعم والمساندة لهذا النوع من المؤسسات.
3. قوة الاعتبارات الاجتماعية على كثير من التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية الرامية إلى وضع أطر عملية تعمل على تشجيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
4. تنوع المنظومات الاقتصادية في الدول العربية.
5. اختلاف قدرات التمويل وآلياته من بلد إلى آخر، وكذلك مستوى التراكم المعرفي والتكنولوجي.

وفي ظل الأزمة المالية الحالية وانكماش الاقتصاد العالمي بشكل عام، فقد تفاقمت صعوبات الصناعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في المنطقة العربية نتيجة تراجع الطلب الداخلي والخارجي على المنتجات من ناحية و زيادة المنافسة و صعوبة الولوج للتمويل الميسر و المعونات الفنية من ناحية أخرى، وهو ما يتطلب تكثيف الجهود الرامية لحماية مصالح الشعوب العربية وضمان اندماج اقتصاداتها من خلال قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة

ومتناهية الصغر الذي من شأنه تحقيق الرفاهية المطلوبة والتقدم المنشود في ظل التوازنات التي يتميز بها العالم في سياقه التاريخي الحالي.

ثانياً: عرض الأهداف

هناك توافق كامل في جميع دول العالم على أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عبر تاريخ البشرية وعلى دورها المحوري في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فإن الصورة الإجمالية لواقع هذه المؤسسات توضح بعض ملامح الاهتمام الجدي بها على أعلى المستويات.

لقد عبر الخبراء العرب في أكثر من مناسبة على ضرورة الإسراع في تنسيق جهود التنمية الاقتصادية العربية بجوانبها المختلفة، نظراً للشروط الملائمة التي يتوفر عليها العالم العربي والتي تتمثل على وجه الخصوص في:

- وفرة رؤوس الأموال بالقدر الكافي.
- وجود موارد طبيعية غير مستغلة بالقدر اللازم.
- توفر كفاءات بشرية في جميع الميادين مع يد عاملة مؤهلة وكوادر.
- وجود سوق عربية قادرة على استيعاب السلع والخدمات التي تنتج داخل الفضاء العربي.

يعتبر "الميثاق العربي الاسترشادي لتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر" من هذا المنظور إطاراً ملائماً لترقية نشاطات القطاع وإدماجه في منظومة التعاون والتكامل للجامعة العربية.

إن هذه المبادرة تعد كذلك مدخلاً لتقوية الشراكة متعددة الأشكال بين مختلف الأقطار العربية، وتسمح بنقل الخبرات والتجارب العربية الناجحة في هذا المجال.

ويهدف هذا الميثاق إلى وضع مجموعة من المبادئ الاسترشادية، غايتها تحقيق ما يلي:

1. وضع إطار إسترشادي حول سبل توحيد أسس التعريف لمصطلح "المؤسسة المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر" عربياً.
2. التعاون من أجل تدعيم الاستراتيجيات العربية لتنمية قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تأخذ في الاعتبار العناصر التالية على الأقل:

أ- حصر التحديات التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في الدول العربية.

ب- مرجعية التجارب العربية الناجحة.

ج- توحيد مفهوم مكونات محيط المؤسسة.

د- تحديد الخطوات العملية لتسهيل عملية الاندماج.

ه- انتقاء الآليات الملائمة الكفيلة بتسريع عملية التكامل.

كما أن اعتماد هذا الميثاق الاسترشادي والشروع في تنفيذه سيسمح للدول العربية بتعزيز التوافق فيما بينها ويمنحها مزايا تنافسية في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، حيث أن انفتاح الدول العربية على بعضها البعض في ظل سياق دولي بالغ التعقيد تتضافر فيه مصالح القوى الاقتصادية الكبرى التي تسعى إلى إبقاء منطقتنا العربية مجرد أسواق لتصريف وبيع منتجاتها.

يعد هذا الانفتاح الطريق الأنسب رغم العوائق والصعوبات التي قد تعترضه في كل مرحلة من مراحل تجسيده.

تلكم هي أهم الأهداف التي يسعى الميثاق العربي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلى تحقيقها وصولاً إلى تحسين مستوى التشغيل وتخفيض معدلات البطالة التي لازالت تشكل تحدياً كبيراً في العديد من الدول العربية، كما سيؤدي المجهود العربي المشترك على المدى البعيد إلى القضاء على مظاهر الفقر وإحداث القفزة النوعية والطفرة التاريخية التي لطالما تمنتها الشعوب العربية.

ثالثاً: الميثاق العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

إن حكومات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية المجتمعون في مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة المنعقدة ببيروت / الجمهورية اللبنانية بتاريخ 2019/1/20

وعياً بدور ومكانة المؤسسة المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاسيما فيما يتعلق بإنشاء الثروة، ومناصب العمل، والتنمية الإقليمية والمحلية، والمدن الصغيرة، وتثبيت السكان، ومحاربة الفقر، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

اعترافاً بأن ترقية روح ريادة الأعمال وتنمية قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تعد من العوامل المهمة لهيكلة الاقتصاديات المعاصرة وكذلك محاربة الفقر.

إدراكاً لما للعولمة وحركية التقدم التكنولوجي والابتكار من إسهام في ظهور فرص وتحديات جديدة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ولما يترتب عنهما من صعوبة في استيعاب واقتناء تقنياتها بسبب ارتفاع كلفتها.

سعياً إلى تسخير الموارد البشرية والمادية الهائلة التي يزخر بها الوطن العربي.

أخذاً في الاعتبار تنوع اقتصاديات الدول العربية وتفاوت ظروفها الاجتماعية وأهمية مراعاة هذين العنصرين عند التعامل مع هذه النوعية من المؤسسات".

تثميناً للجهود العربية الرامية إلى تشجيع إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتطويرها والحفاظ على استدامتها.

تأكيداً لأهمية تكاتف وتعاضد الجهود في مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية.

سعياً إلى تطوير الشراكة ما بين الدول العربية في قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من خلال تسهيل حركة التنقل لأصحاب هذه المؤسسات بين الدول العربية، وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة وتثمين نتائج البحث العلمي بما يعود بالفائدة على الدول كافة.

اتفقا على وضع هذا الميثاق كوثيقة استرشادية لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في الدول العربية:

الباب الأول:

مبادئ استرشادية على المستوى الفردي

أولاً: المصطلحات والتعاريف والتصنيف:

أخذاً في الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد كيفية تعامل كل دولة عربية مع هذه النوعية من المؤسسات وفي أفق بلوغ الانسجام العربي المرغوب فيه في هذا المجال تعمل كل دولة عربية على موافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية دورياً من أجل التعميم على بقية الدول الأعضاء بـ :

1- تشريعاتها المؤطرة لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

2- المصطلحات والتعريف والتصنيف.

ثانياً: نشر وترسيخ ثقافة ريادة الأعمال: -

1- تحفيز روح التفاؤل لدى الطلاب منذ الطور الثانوي وإدراج المعارف المرتبطة بها ضمن المنظومة التربوية والجامعية.

2- تعزيز ثقافة فكر العمل الحر وريادة الأعمال في أوساط طلاب وخريجي الجامعات والمدارس، والتوعية بثقافة الابتكار وتحفيز الإبداع لدى الشباب، وتدعيم التعليم القائم على اقتصاد المعرفة.

ثالثاً: تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر:

1- السعي إلى تبني منهجية لتبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، تحدد معايير لحكم هذه الإجراءات وآجالها، إنطلاقاً من الأولويات الوطنية واسترشاداً بالممارسات الفضلى ذات الصلة.

2- تبني نموذج الشباك الواحد لتبسيط إجراءات إنشاء هذه المؤسسات ومنحها الترخيص اللازم ومواكبتها.

رابعاً: تسهيل تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عبر القطاع المالي والمصرفي:

1- تطوير خدمات مالية تتماشى وحاجيات المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتعزيز الآليات المستحدثة في هذا المجال.

2- تشجيع مبادرات التمويل من الجهات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات غير المصرفية لتوفير أنواع وأساليب التمويل المتنوعة لهذه المؤسسات

3- إنشاء مؤسسات أو شركات لضمان القروض لتسهيل الائتمان في هذا القطاع .

خامساً: تنسيق الإطار التشريعي والتنظيمي:

1- اعتماد إطار تشريعي وتنظيمي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر يتسم بالانسجام والتنسيق فيما يتعلق بأهداف تطوير تلك المؤسسات، على أن يراعي ذلك الإطار هشاشتها وقلة إمكانياتها.

ثالثاً: تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر:

1- السعي إلى تبني منهجية لتبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، تحدد معايير تحكم هذه الإجراءات وآجالها، إنطلاقاً من الأولويات الوطنية واسترشاداً بالممارسات الفضلى ذات الصلة.

2- تبني نموذج الشباك الواحد لتبسيط إجراءات إنشاء هذه المؤسسات ومنحها الترخيص اللازم ومواكبتها.

رابعاً: تسهيل تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عبر القطاع المالي والمصرفي:

1- تطوير خدمات مالية تتماشى وحاجيات المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتعزيز الآليات المستحدثة في هذا المجال.

2- تشجيع مبادرات التمويل من الجهات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات غير المصرفية لتوفير أنواع وأساليب التمويل المتنوعة لهذه المؤسسات

3- إنشاء مؤسسات أو شركات لضمان القروض لتسهيل الائتمان في هذا القطاع .

خامساً: تنسيق الإطار التشريعي والتنظيمي:

1- اعتماد إطار تشريعي وتنظيمي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر يتسم بالانسجام والتنسيق فيما يتعلق بأهداف تطوير تلك المؤسسات، على أن يراعي ذلك الإطار هشاشتها وقلة إمكانياتها.

2- الاستعانة بالخبرات الدولية الناجحة في هذا المجال مع مراعاة طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة عربية.

سادساً: توفير الأيدي العاملة المؤهلة وتنميتها:

العمل على تأمين التدريب المستمر للموارد البشرية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، سواء على المستوى الإداري والمالي والترويجي والتجاري بالنسبة لأصحابها ومسيريها أو على المستوى المهني والحرفي للعاملين فيها، مع إيلاء الأهمية اللازمة لتنمية المهارات النادرة.

سابعاً: البيانات الاقتصادية ذات الصلة بقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر:

1- توفير نظام معلوماتي حول المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

2- تحديث ذلك النظام بما يضمن الحصول على معلومة اقتصادية ذات جودة في الوقت المناسب.

ثامناً: تحسين تنافسية المؤسسات والحفاظ على استدامتها:

1. وضع آليات لتحسين المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتمكينها من الانتشار عربياً وولوجها الأسواق الدولية.
2. دعم وتشجيع إنشاء شبكات المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بهدف تطوير الفروع وتحسين جاذبية الأقاليم.
3. دعم الابتكار لدى المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتشجيع تجسيد نتائج البحث العلمي المرتبطة بها.

4. وضع آليات لمرافقة المؤسسات التي تواجه صعوبات بهدف إنقاذ تلك التي تملك مقومات اقتصادية لاستمرار نشاطها.
5. تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بتمكينها من زيادة قدرتها التنافسية في مجال الصادرات.

الباب الثاني:

المبادئ الاسترشادية على المستوى المشترك

أولاً: في مجال المعلومات الاقتصادية

1- العمل ضمن منظومة جامعة الدول العربية، على إنشاء منصة إليكترونية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

2- جعل تلك المنصة أرضية لنشر المعلومات الخاصة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتبادلها والتعريف بالفرص الاقتصادية والاستثمارية والتكوينية التي يمكن أن تشارك فيها تلك المؤسسات.

3- العمل على تضمين المنصة الحد الأدنى من البيانات المرتبطة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر حتى يتسنى تعظيم الاستفادة منها.

ثانياً: تسهيل تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر:

1- الاستفادة من القروض المقدمة من مؤسسات التمويل العربية التي تقدم خدمات لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وفق الشروط المعمول بها.

2- التوسع في استخدام التقنيات المصرفية الحديثة لضمان وصول الخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي واستحداث منتجات وصيغ تمويلية حديثة.

3- الاستفادة من التجارب الناجحة والمميزة للدول الأعضاء في مجال تمويل تلك المؤسسات ومن برامج التعاون بين الدول العربية ودول

ومنظمات دولية متخصصة في مجال تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

4- إعداد دراسة حول التحديات التي تواجه المشروعات المقدمة من طرف المؤسسات والصغيرة ومتناهية الصغر، بما فيها ما يتعلق بالتمويل، سيما وأن بعض المصارف التجارية تتردد في منح تلك المؤسسات قروضاً ائتمانية متوسطة أو طويلة الأجل ما لم تقدم ضمانات.

ثالثاً: تطوير الشراكة بين الدول العربية في قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر:

1- تشجيع الصناعات التكميلية (المناولة) والشراكة بين المؤسسات العربية.

2- تشجيع تبادل التجارب الناجحة في مجال المؤسسات المتوسطة والصغير ومتناهية الصغر.

3- تبادل المعلومات بين الدول العربية فيما يخص المعايير والمواصفات ذات العلاقة بمفهوم الجودة.

4- العمل على نشر نتائج البحث العلمي المتوصل إليها في دولة عربية بشأن المؤسسات المتوسطة والصغير ومتناهية الصغر لدى بقية الدول العربية بما يسمح بتعميم الفائدة.

5- دعوة المؤسسات والجهات العربية المقدمة للخدمات غير المالية لصالح المؤسسات المتوسطة والصغير ومتناهية الصغر، إلى التنسيق فيما بينها، خاصة فيما يتعلق بالتسويق والمعارض والإنتاج والتصدير.

6- دعوة الجهات المعنية في الدول العربية إلى التعاون فيما بينها لتنمية تلك المؤسسات وزيادة فرصها في مجال تنويع القاعدة الإنتاجية.

7- إيجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسؤولة عن تنمية وتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في الأقطار العربية بهدف تطوير وتحديث أساليب العمل لتحقيق أفضل مردود اقتصادي واجتماعي

8- العمل على إنشاء جائزة عربية تمنح لأفكار المشروعات الخلاقة التي يتقدم بها المبادرون وأيضاً للمؤسسات الأفضل في توفير الخدمات المالية وغير المالية لهذه المؤسسات.

9- العمل على فتح الأسواق العربية أمام منتجات المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتنظيم معارض مخصصة مشتركة لتسويق منتجات هذه المؤسسات.

10- تسهيل تبادل الخبرات بين رجال الأعمال وأصحاب الخبرات والقائمين على مؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر نفسها.

11- تشجيع التعاون العربي لتوفير كفاءات تتناسب مع احتياجات قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في الدول العربية، ولتعزيز تبادل فرص التدريب الإداري والفني والمهني.

12- التنسيق والتعاون بين مراكز ريادة الأعمال والابتكار والدعم التكنولوجي والحاضنات بالدول العربية لدعم تنافسية هذه المؤسسات.

13- الاستفادة من برامج الدعم الفني المقدمة من المنظمات والدول المانحة في عملية نقل التكنولوجيا إلى المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

14- يتم العمل بهذا الميثاق في إطار المواثيق والاتفاقات العربية والمؤسسات والاتحادات العربية التي تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية، والتي من بينها الاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة.

انتهي،،

جامعة الدول العربية
قطاع الشؤون الاقتصادية